التقديم والتأخير عند ابن الأثير في كتابه الجامع الكبير مع مقارنة آرائه بأهم الآراء البلاغية

Presentation and delay according to Ibn al-Atheer in his book, The Great Mosque Comparing his opinions with the most important rhetorical opinions

Mohammed Nabil Mahmood Dr. Saleh Ali Sheikh Ali Assistant Professor University of Mosul- College of Education for Human Sciences- department of Arabic language

محمد نبيل محمود د. صالح علي شيخ علي استاذ مساعد

جامعة الموصل- كلية التربية للعلوم

الانسانية - قسم اللغة العربية

muhammedaljalili@gmail.com Salih_alsheikh@uomosul.edu.iq

تاریخ الاستلام تاریخ القبول ۱۰۲۱/۲/۱۰ ۲۰۲۱/۲/۱۱

الكلمات المفتاحية: البلاغيون- التقديم- التأخير.

Keywords: rhetoricians- introduction- delay.

الملخص

- ان ابن الأثير حرحمه الله- لاحظ ان الاختصاص هو الاساس لتقديم ما رتبته التأخير،
 وهذا لايعني انه الغرض الوحيد بل هناك اغراض اخرى ذكرها غيره من البلاغيين.
- ان تقديم ما الاولى به التأخير مناف للفصاحة التي هي شرط للبلاغة وقد ذكره ابن الأثير للاحتراز منه، ويذكره البلاغيون فيما يخل بفصاحة الكلام تحت عنوان (التعقيب اللفظي).
- ٣. ان من اهم العلماء الذين تأثر بهم ابن الأثير هو الزمخشري، حيث نقل كثيراً من آرائه،
 كما تأثر بابن جنى ايضا.
- ٤. ان التقديم الذي لا يتعلق بالنحو له صور عديدة ولا تتحصر فيما اورده ابن الأثير
 حرحمه الله لكنه فتح الباب للبلاغيين لدراسة هذا القسم من التقديم والاعتناء به.

Abstract

- 1. Ibn al-Atheer may God have mercy on him noticed that competence is the basis for presenting what was arranged by delay, and this does not mean that it is the only purpose, but rather there are other purposes mentioned by other rhetoricians.
- 2. The introduction of what is the first to delay is contrary to eloquence, which is a condition for eloquence, and Ibn al-Atheer mentioned it to guard against it, and the rhetoricians mention it in what violates the eloquence of speech under the title (verbal commentary).
- 3. One of the most important scholars that Ibn al-Atheer was influenced by is al-Zamakhshari, who transmitted many of his views, as well as by Ibn al-Jani.
- 4. The introduction that is not related to grammar has many forms and is not limited to what Ibn al-Atheer mentione -May God have mercy on him but he opened the door for rhetoricians to study this section of the presentation and take care of it.

الحمد لله على ما انعم والصلاة والسلام على نبيه المكرم وعلى آله الطيبين وصحابته الغر الميامين.

ان لضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧ه) اثر بارز في ميدان الدراسة البلاغية، وكتبه شاهدة على ذلك، وعرف عنه اعتناؤه الشديد بالمعنى، وكان صاحب ذوق ونظر، وساعده في هذا ممارسته للكتابة في دواوين الانشاء في العد الايوبي قريباً من نصف قرن.

ويعد كتابه (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) اول تآليفه التي رفد بها الدراسة البلاغية، واللبنة الاساس لكتابه الاخر المعروف به (المثل السائد في ادب الكاتب والشاعر)، وتميز باجتهاداته التي كانت محل انظار الاخرين، والتي انبثقت من ثقافته الواسعة، وكان يعيد النظر فيما كتب في بعض المسائل، فيرى القارئ لمثله السائر رأياً غير ما ذكره في جامعه الكبير، وهذا يحسب لابن الأثير حرحمه الله- فهو شان العلماء عندما ينقدح لهم في ذهنهم مالم ينتبهوا له من قبل.

وهذا البحث يعرض للقارئ الكريم موضوع (التقديم والتأخير) في كتاب (الجامع الكبير)، ويتميز هذا الموضوع عنده بانه لم يحصره فيما يتعلق بالنحو منه، بل تجاوزه إلى ما لا علاقة له بعلم النحو، وهو بهذا يفتح الباب لغيره من البلاغيون اللذين قصروا دراسة هذا الموضوع على ما تعلق بالنحو منه، خلافا للمفسرين ومن ألف في علوم القران اللذين اعتنوا بقسمي التقديم والتأخير على السواء .

التقديم في اللغة والاصطلاح

التقديم في اللغة من قدّم الشيء إذا وضعه أمام غيره، والتأخير نقيض ذلك، ويكون في المحسوس كما مُثل ونحو تقدّم فلان في المسير على غيره، وفي غير المحسوس نحو تقدّم رأ*يُ* فلان^(۱).

أما في الاصطلاح فلم يعرّفه ابن الأثير - رحمه الله- ولعلّ سبب ذلك أن المقصود منه معروف عند أرباب الصناعة فلم يقع اختلاف بينهم في مفهومه.

وقد عرّفه سليمان بن عبد القويّ الطوفيّ (ت٧١٦هـ)(٢) بأنّه جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصليّة والتأخير هو جعله بعدها، وذلك لعارض من اختصاص أو اهمية او ضرورة^(٣).

وهذا التعريف ينطبق على التقديم الذي يتعلق بالنحو، أما ما لا يتعلق به فلا يشمله، ويمكن صياغته بتعبير آخر يشمل القسمين من التقديم وهو: تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض لغرض بلاغي.

(١) ينظر: لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، ابن منظور، مادة (قدم): ٢٦٧/١٢ و (اخر) ۱۲/٤، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه ؛ والمفردات في غريب القران لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني: ٢٣ وص٣٩٨، تحقيق : محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط٥: ٢٠٠٧.

⁽٢) هو سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم نجم الدين الطوفي، ولد في قرية (طوف) من اعمال (صرصر) ببغداد سنة (٦٥٧هـ)، قرأ الفقه أولا في (صرصر) ثم انتقل إلى بغداد يتزود من علمائها ثم إلى دمشق ومصر، كان فقيها شاعرا أدبيا فاضلا عالما بالنحو واللغة والفقه والحديث والتاريخ، وأقام اخر حياته بالشام وتوفى بمدينة الخليل سنة (٧١٦هـ)، (ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لاحمد بن على بن حجر العسقلاني: ٢٩٠/٢، دار المعارف العثمانية، حيد اباد، الهند، ط٢، ١٩٧٢ ؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي: ٥٩٩/١، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د، ت).

⁽٣) ينظر: الاكسير في علم التفسير: ١٨٩، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين مكتبة الآداب، القاهرة، (د، ت).

وله أهمية كبيرة في الكلام، قال الزركشيُ عنه: ((هو أحد اساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسنُ موقع وأعذب مذاق))(١).

وقسم ابن الأثير التقديم والتأخير إلى قسمين كما مرّ - قسم يتعلّق بالنحو وقسم لا يتعلق بالنحو وجعل القسم الاول ضربين:

الاول: - أن يكون التقديم هو الأولى والأبلغ لموضع الاختصاص.

والثاني: - أن يكون التأخير هو الأولى والأبلغ إما لفائدة تقتضي ذلك وإما خوفا من فساد المعنى واختلاله.

الضرب الأول: (أن يكون التقديم هو الأولى والأبلغ)

تطرّق ابن الأثير في هذا الضرب إلى تقديم المفعول به على الفعل وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الجار والمجرور والحال، وتقديم المستثنى على المستثنى منه.

وجعل الغرض البلاغي لهذا النوع من التقديم هو الاختصاص في جميع ما ذكر في (الجامع الكبير)، بينما كانت له نظرة مختلفة في (المثل السائر)، فبعد أن صرّح في مثله أن هذه الصورة من التقديم هي للاختصاص عند علماء البيان ومنهم الزمخشري ذكر أنها تستعمل عنده لوجهين: أحدهما الاختصاص والاخر مراعاة النظم السجعي، وهذا الوجه الأخير عنده هو أبلغ وأوكد من الاختصاص (٢).

⁽۱) البرهان في علوم القران لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ۷۷۰، تحقيق: ابي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ۲۰۰٦م.

⁽٢) ينظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ١٠٩، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦؛ وينظر: المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ٢١١/٢، تحقيق: الدكتور احمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د، ت).

تقديم المفعول به على الفعل:

بحثه البلاغيون في احوال متعلقات الفعل، وذكروا لتقديم المفعول على فعله أغراضا بلاغية عديدة (أ)، ذكر منها ابن الأثير الاختصاص، نحو (زيداً ضربتُ) فتقديم المفعول به (زيد) على (ضربتُ) هو تخصيص له بالضرب دون غيره أما اذا أُخِر المفعول عن الفعل نحو (ضربتُ زيداً) احتمل ان يكون الضرب على غيره كخالدٍ أو بكر مثلا.

وصرّح أن التقديم لازم للاختصاص، ومذهب جمهور البلاغيين أن تقديم المعمول سواء كان مفعولا أو ظرفا او جار ومجروراً يفيد الاختصاص غالبا وقد يخرج عن هذا المعني (۲).

وهناك من الأئمة من لا يرى في تقديم المعمول الاختصاص، كابن الحاجب وابن ابى الحديد وأبى حيان وأوردوا أدلة على ذلك ذكرها السيوطى في (الاتقان) وأورد اجابات عنها.

فان الحاجب^(۲) يرى أن الاختصاص الذي يقول به كثير من الناس في تقديم المعمول على عامله وهم مستدلا بقوله تعالى ﴿ فَأَعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ (١)، فهنا المعمول

(١) منها الاختصاص - كما سيأتي نحو (اياك نعبد واياك نستعين) - الفاتحة، الآية: ٥.

ورد المخاطب إلى الصواب عند خطئه في تعبين المفعول نحو زيداً رأيتُه، ردا لمن اعتقد انك رأيت غيره.

وكون المتقدم محطّ الانكار مع متعجّب نحو: أبعد طول التجربة تتخدع بهذه الزخارف.

ورعاية رؤوس الآية (خذوه فغلوه ثم الجحيم صلّوه) - الحاقة، الآية: ٣١، (ينظر: المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: ٣٧٢، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٣ ؛ وينظر: جواهر البلاغة في المعانى والبيان والبديع للسيد احمد الهاشمي: ١٤٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م).

⁽٢) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني: ٩٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠ ؛ وينظر: عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين احمد بن على بن عبد الكافي السبكي: ٣٨١/١، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

⁽٣) هو ابو عمرو عثمان بن عمر الدويني الاسنائي، ولد في (إسنا) بصعيد مصر سنة (٥٧١هـ)، كان من أحسن الناس ذهنا واذكاهم قريحة، إمام في العربية، بارع في الاصول على مذهب الامام مالك، متواضعا عفيفا كثير الحياء منصفا محبا للعلم وأهله ناشرا له صبورا

متأخر بينما قال تعالى في نفس السورة ﴿ بَلِ اللّهَ فَاعَبُدَ ﴾ (١)، فلو كان التقديم للاختصاص لورد في جميع المواضع مقدّما، قال السيوطي: [(ورُدّ هذا الاستدلال بأن (مخلصا له الدين) أغنى عن افادة الحصر في الآية الاولى، ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى ﴿ وَاعْبُدُواْ رَبَّكُمْ ﴾ (١)، وقال ﴿ أَمَرَ أَلّا تَعَبُدُواْ إِلّا إِيّاهُ ﴾ (١)، بغير صيغة الحصر كما قال تعالى ﴿ وَاعْبُدُواْ رَبَّكُمْ ﴾ (١)، وقال ﴿ أَمَرَ أَلّا تَعَبُدُواْ إِلّا إِيّاهُ ﴾ (١)، فوله (بل الله فاعبد) من أقوى أدلة الاختصاص فإن قبلها ﴿ لَبِنْ أَشَرَدُتَ لَيَحْبَطَنَ عَمُلُكَ ﴾ (٥)، فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها (اعبد الله) لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل)](١).

وذهب ابن ابي الحديد كذلك إلى ان تقديم المعمول على عامله لا يفيد اختصاصا مستدلا بقوله تعالى ﴿ وَوَهَبَّنَا لَهُ وَاسْحَنَقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبَّلُ ﴾ (١١) حيث قدّم المفعول (كُلاً) على فعله (هدينا) قال – رحمه الله – (فإن ذلك لا يدل على اختصاص اسحاق ويعقوب بالهداية لأنه قد هدى غيرهما ممن كان في زمانهما) (١٠)، قال السيوطي (وهو من اقوى ما رُدَّ به وأجيب بأنه لا يُدَّعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب) (٩).

على البلوى من شيوخه الشاطبي وابن عساكر، من تلاميذه الحافظ المنذري وابن المنيّر صاحب الحاشية على الكشاف، توفي بالاسكندرية سنة (٦٤٦هـ)، (ينظر: الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي: ٣٢١/١٩، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار احياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م).

- (١) سورة الزمر، الآية: ٢.
- (٢) سورة الزمر، الآية: ٦٦.
- (٣) سورة الحج، الآية: ٧٧.
- (٤) سورة يوسف، الآية: ٤٠.
- (٥) سورة الزمر، الآية: ٦٥.
 - (٦) الاتقان: ۲/۲۰۱.
- (٧) سورة الانعام، الآية: ٨٤.
- (A) الفلك الدائر مطبوع مع المثل السائر ٢٤٦/٤، وعبارة الفلك الدائر (غيره ممن كان في زمانه) وهي غير مناسبة كما لا يخفى.
 - (٩) الاتقان في علوم القران : ١٠٢/٢، مطبعة شريعت، ايران، ط١، ١٤٢٢ه.

كما اعترض ابو حيان^(۱) على مدّعي الاختصاص بقوله تعالى ﴿ أَفَعَيْرَ اللّهِ تَأَمُّرُوَنِيّ اللّهِ عَأَمُّرُوَنِيّ أَمُّرُونِيّ أَمُّرُونِ اللهُ وكان أَمُّدُ ﴾ (٢)، قال السيوطي: ((واجيب بأنه لمّا أشرك باللهِ غيره كان كأنه لم يعبد الله، وكان أمُرهم بالشرك كأنه أمرٌ بتخصيص غير الله بالعبادة)) (٣).

والنتيجة أن ما ذكره ابن الأثير من أن تقديم المفعول على الفعل لازم للاختصاص فيه نظر، بل هو حكم غالب.

وعرض مثالين لما ذهب إليه، الأول قوله تعالى ﴿ إِيَاكَ نَبْتُهُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (1)، فقدّم المفعول (إياك) مرة على الفعل (نعبد) واخرى على الفعل (نستعين) لأجل الاختصاص والمعنى نخصك دون غيرك بالعبادة والاستعانة، بخلاف ما لو قال: نعبدك ونستعين بك فإنه يحتمل أن تكون العبادة والاستعانة لغيره، وهذا المعنى في التقديم ذكره أيضا المفسرون والبلاغيون (٧).

⁽۱) هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الاندلسي ولد في غرناطة سنة (۲۰۶ه) إمام في اللغة والنحو والتصريف، وله اليد الطولى في السير والحديث وتراجم الناس، وهو الذي رغب الناس في قراءة كتب ابن مالك، وله التصانيف التي سارت في الافاق، وصار تلامذته شيوخا وأئمة في حياته، من تصانيفه تفسيره البحر المحيط، توفي في القاهرة سنة (۷٤٥ه)، ينظر: الدرر الكامنة: ٢/٨٥.

⁽٢) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

⁽٣) الاتقان: ٢/٢٠١.

⁽٤) سورة الانعام، الآية: ٤٠-١٤.

⁽٥) عروس الافراح: ٣٨٣/١.

⁽٦) سورة الفاتحة، الآية: ٧.

⁽٧) ينظر: جامع البيان في تفسير القران لمحمد بن جرير الطبري: ١٥٧/١، تحقيق: محمد المحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م؛ وينظر: الكشاف ١٤١/١؛ وينظر: تحرير

والمثال الثاني الذي ذكره ابن الأثير قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْفَيْبِ وَيُقِبُونَ السَّاوَةَ وَمَا رَنَقَهُمُ وَالْمَكُونَ مِن (من) الجارة و (ما) الموصولة يُفِقُونَ ﴾ (٥)، وهنا يُعِدُ تقديم الجار والمجرور (ممّا) والمكوّن من (من) الجارة و (ما) الموصولة على الفعل (ينفقون) من تقديم المفعول على الفعل لأن (ما) في معنى المفعول به وإن دخلت عليه (مِن) التبعيضية، قال رحمه الله—: ((فإنه إنما قدّم المفعول الذي هو الرزق

المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف اختصارا بالتحرير والتتوير لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور: ١/١٨٤، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م ؛ وينظر: الايضاح: ٩٤؛ وينظر: عروس الافراح: ١/٣٨١؛ وينظر: من بلاغة النظم العربي للدكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفة: ٢٧٩/١، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

⁽١) سورة الفاتحة، الآية: ١-٤.

⁽٢) المثل السائر: ٢/٢١٢.

⁽٣) الفلك الدائر: ٤/٢٤٧.

⁽٤) ينظر: الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز: ٢٣٥، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م ؛ وخصائص التراكيب: ٣١٤، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٩٩٦م.

 ⁽٥) سورة البقرة، الآية: ٣.

 ويقصد ما الموصولة وصلتها – على الفعل الذي هو ينفقون لأنّ الانسان قد ينفق ما ليس له، فلو قدّم الفعل ها هنا على المفعول لسبق إلى الوهم قبل ذكر المنفق جواز كونه مما ليس له، ومع تأخيره يزول هذا الوهم ويرتفع ذلك اللّبس))^(١)، أي فهم ينفقون بعض ما رزقناهم لا ما رزقنا غيرهم.

والآية في مدح صفات المتقين، وما ذكره ابن الأثير - رحمه الله - لا يتناسب مع هذا المقام، لأنّ المتقين لا يمكن ان يكتسبوا حراما فيُمدحوا بترك التصدّق به.

ثم إن ما ذكره في مفهوم الآية يتوافق مع مذهب المعتزلة الذي يقولون انّ الحرام ليس برزق مستدلين بأدلة منها هذه الآية، حيث يرون أن الله مدح المتقين لأنهم ينفقون مما رزقهم من الحلال، ولو كان الحرام رزقا لمدحوا عليه اذا انفقوا منه، قال الزمخشري ((واسناد الرزق إلى نفسه للإعلام بأنهم ينفقون الحلال الطلق الذي يستأهل أن يضاف إلى الله ويسمّى رزقًا منه، وأدخل مِن التبعضية صيانة لهم عن الاسراف والتبذير المنهى عنه، وقدّم مفعول الفعل دلالةً على كونه أهمّ كأنّه قال: ويخصّون بعض المال الحلال بالتصدّق به))(٢)، وقد ردّ عليه فخر الدين الرازي في مسألة الرزق، فمعتقد أهل السنة أن الحرام رزق أيضا وإن كان صاحبه سيحاسبُ عليه وأن الله خالق هذا الرزق كما هو خالق لسائر المحدثات، ونقل الرازي المعانى البلاغية في الآية من الكشاف، حيث قال ((قدّم مفعول الفعل دلالة على كونه أهم كأنه قال ويخصون بعض المال بالتصدّق به))^(٣)، وواضح أنها عين عبارة الزمخشري مع حذف لفظة (الحلال)، كما ردّ ابن المنير (ت٦٨٣هـ) على الزمخشري أيضا في حاشيته على الكشاف فيما فهمه من الآية في موضوع الرزق^(٤).

⁽١) الجامع الكبير: ١٠٩.

⁽٢) الكشاف : ١/٠٤.

⁽٣) مفاتيح الغيب لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي: ٢٧٦/٢، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠ه.

⁽٤) قال ابن المنير: ((قال محمود - اي الزمخشري - رحمه الله: (أضاف الرزق إلى نفسه للإعلام بأنهم إنما ينفقون من الحلال الطلق..الخ) قال احمد – رحمه الله – فهذه بدعة قدرية، فإنهم يرون أن الله تعالى لا يرزق الا الحلال وأما الحرام فالعبد يرزقه لنفسه حتى إنهم يُقسّمون الارزاق قسمين: هذا لله بزعمهم وهذا لشركائه، وإذا أثبتوا خالقا غير الله فلا يأنفون عن اثبات رازق غيره، أما اهل السنة فلا خالق ولا رازق في عقدهم الا الله سبحانه تصديقا بقوله تعالى ﴿ هَلْ مِنْ خَلِق غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضَ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوٍّ فَأَنَّ تُؤْفَكُونَ ﴾، فاطر، الآية:

إذن فالزمخشري صرّح بأنّ تقديم المفعول على الفعل إنما هو للاهتمام ثم فسره بالاختصاص وتبعه الرازي مع اختلاف في معنى الاختصاص وذكر ابن عاشور ان التقديم في الآية لمجرد الاهتمام بالرزق دون أن يفسره بالاختصاص حيث قال: ((وتقديم المجرور المعمول على عامله وهو ينفقون لمجرّد الاهتمام بالرزق في عرف الناس فيكون في التقديم إيذانّ بأنهم ينفقون مع ما للرزق من المعرّة على النفس كقوله تعالى ﴿ وَيُعْلِمِمُونَ الطّعَامَ عَلَى النفس كوله تعالى ﴿ وَيُعْلِمِمُونَ الطّعَامَ عَلَى النفس كوله تعالى ﴿ وَيُعْلِمِمُونَ الطّعَامَ عَلَى النفس كوله تعالى الله واصل الآيات على حرف النون))(١).

والذي يبدو أن التقديم هو للاختصاص وليس فيه ما يشير إلى ترك التصدق بالحرام، وهو رأي الرازي، فالمقام مقام مدح وليس الشأن أن يقال للمتقي: إنك تتفق بعض الحلال ولا تتفق من الحرام، لأنه مناف للمدح، فالمتقي لا يكتسب حراما كي يُمدح بترك الانفاق منه، ومعنى التقديم أنهم يخصون بعض المال بالتصدق به صيانة لهم عن الاسراف واحترازا من الوقوع في الحرج لحاجتهم إلى الانفاق منه على انفسهم واهاليهم، والشريعة لم تكلّف أحدا بانفاق جميع ماله، بل دعت إلى التوسّط والاعتدال قال تعالى ﴿ وَلا بَعْمَلُ يَدُكُ مَنُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا نَبْسُطُهَ كُلُّ ٱلْبَسْطِ فَنَقَعُدُ مَلُومًا تَحْسُورًا ﴾ (٢).

تقديم الخبر على المبتدأ:

جعل ابن الأثير هذا التقديم للاختصاص أيضا حيث قال: ((وأما تقديم خبر المبتدأ عليه فإنه لا يُعمد إليه إلا لضربٍ من الاختصاص كقولك (زيدٌ قائمٌ) و (قائمٌ زيدٌ) فقولك (قائمٌ زيدٌ) قد أثبت له القيام لا محالة، وقولك (زيدٌ قائمٌ) أنت بالخيار في اثبات القيام أو نفيه عنه بأن تقول: ضاربٌ أو قاعد او جالس أو غير ذلك))(٤).

واعترض ابن أي الحديد على مثال ابن الأثير (قائم زيدٌ) بأنّ (قائم) نكرة وتقديمه لا يفيد اختصاصا ولم يقل به أحد، وذكر أن النحاة الذي يقولون بأن تقديم المفعول على فعله يفيد الاختصاصا اذا دخلت عليه (أل)

٣، أيها القدرية)) ينظر: حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير مطبوعة مع الكشاف: ٤٠/١.

⁽١) سورة الانسان، الآية: ٨.

⁽٢) التحرير والتنوير: ١/٢٣٦.

⁽٣) سورة الاسراء، الآية: ٢٩.

⁽٤) الجامع الكبير: ١٠٩.

التعريف نحو (القائمُ زيدٌ) فهذا يقتضي اختصاص زيد بالقيام، ونحوه (الشجاعُ عليٌّ والجوادُ حاتمً) أي لا شجاع إلا على ولا جواد إلا حاتم.

وفسَّر مذهب القائلين بالاختصاص فيما ورد بـ(ال) بأن المعنى في (القائمُ زيدً) الذي له القيام هو زيد فكأنما زيد هو المختصُّ بالقيام او المنفرد به، ثم اعترض على مذهب النحاة هذا بأنه يلزمهم القول بأنّ عبارة (زيدٌ القائمٌ) تفيد الاختصاص المذكور لأنه بنفس المعني، وأذا ثبت هذا فلا فرق اذن بين تقديم الخبر وتأخيره^(١).

لكنّ السكاكيّ مثّل لتقديم المسند الذي يفيد الاختصاص به (قائم هو) و (تميميٌّ أنا) ف (قائمٌ) و (تميميٌّ) خبران نكرتان تقدمتا على المبتدأ (هو) و (أنا) لإفادة اختصاص الاول بالقيام واختصاص الثاني بالانتساب إلى تميم أي لا يتجاوزه إلى قيس مثلا كما فسّره سعد الدين التفتازاني^(٢).

ووافق القزويني والعلويُ وابنُ الأثير والسكاكيُّ على إفادة التقديم المذكور للاختصاص، ووافقهم من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي، والدكتور محمد محمد ابو موسى والدكتور عبد العزيز عبد المعطى عرفة $(^{7})$.

وأورد ابن الأثير من تقديم الخبر على المبتدأ المفيد للاختصاص قوله تعالى ﴿ وَظَنُّواً أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ (٤)، حيث قدّم (ما نعتهم) وهو (خبر) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) مبينا أنّ فيه ((دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسما لأنّ واسناد الجملة اليه دليلٌ على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة وامتناع لا يبالي معها احد بتعرض طامع أو قصد قاصد، وليس شيء من ذلك

⁽١) ينظر: الفلك الدائر: ٢٥٠/٤.

⁽٢) ينظر: مفتاح العلوم ليوسف بن ابي بكر السكاكي : ٣٢١، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م ؛ وينظر: مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني : ۱۰۱، دار الفكر، ايران، (د.ت).

⁽٣) ينظر: الايضاح: ٨٧ ؛ وينظر: الطراز: ٢٣٥ ؛ وينظر: معانى النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي: ١٣٩/١، دار الفكر، عمان، ط٣، ٢٠٠٨م؛ وينظر: خصائص التراكيب :٣١٢ ؛ وينظر: من بلاغة النظم العربي ٢٦٦٥/١.

⁽٤) سورة الحشر، الآية: ٢.

التقديم والتأخير عند ابن الأثير في كتابه الجامع الكبير... محمد نبيل و د. صالح علي في قولك (وظنوا أن حصونهم مانعتهم او تمنعهم))(۱)، وقد اقتبس كلامه من الكشاف الزمخشري(۲).

واعترض ابن ابي الحديد على استشهاد ابن الأثير بالآية الكريمة في تقديم الخبر على المبتدأ بأن (حصونهم) لا يُرفع على أنه مبتدأ إلا على وجه ضعيف في النحو، والصحيح أنه فاعل لاسم الفاعل (مانعتهم) وتقدير الكلام: وظنوا أنهم تمنعهم حصونهم، فليس في الكلام تقديم وتأخير واسم الفاعل في الآية عمل عمل الفعل فيما بعده لأنه جاء معتمدا على ما قبله، لأنه في الحقيقة خبر لمبتدأ، وبدخول أن عليه صار خبرا لها.

وشرط عمل اسم الفاعل الذا كان مجرّدا من أل أن يكون معتمدا على ما قبله، نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) فأبوه رُفع بالفاعلية وليس بمبتدأ على القول الصحيح. وكذلك اذا اعتمد اسم الفاعل على استفهام أو نفي أو وقع حالا لذي حال او صفة لموصوف أو صلة لموصول، واستشهد لقوله بآيات وأبيات شعرية (٣).

واعترض ابو حيان على الزمخشري بمثل اعتراض ابن ابي الحديد على ابن الأثير بعد أن نقل قوله من الكشاف حيث قال (بل الراجح أن يكون حصونهم فاعلة لمانعتهم لأن في توجيهه تقديما وتأخيرا، وفي إجازة مثله من نحو: قائمٌ زيدٌ على الابتداء والخبر خلاف، ومذهب أهل الكوفة منعه)(٤).

ولا يرى ابن عاشور – كذلك – أن في الآية تقديما وتأخيرا، فليس تقديرها في الأصل أنّ حصونهم مانعتهم، لأن هذا التقدير سيجعل اسناد (مانعتهم) إلى (حصونهم) باعتباره خبرا له في الأصل، بينما الأولى أن تبقى الآية على نظمها ليكون اسناد (مانعتهم) إلى الضمير (هم) المتصل به (أنّ)، لأن الابتداء بضميرهم فيه اشارة إلى اغترارهم بأنفسهم وأنهم في عزة ومنعة وأن منعة حصونهم هي من شؤون عزتهم (٥).

⁽١) الجامع الكبير: ١١٠٠ ؛ وينظر: المثل السائر: ٢١٥/٢.

⁽٢) ينظر: الكشاف: ٤٩٩/٤.

⁽٣) ينظر: الفلك الدائر: ٢٥٢/٤؛ وينظر: منهج السالك إلى الفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الاشموني (شرح الاشموني على الفية ابن مالك): ٢١٧/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

⁽٤) البحر المحيط لابي حيان محمد بن يوسف ؛ ١٣٨/١٠، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه.

⁽٥) التحرير والنتوير : ٢٨/٢٨.

ومسلك الزمخشري - رحمه الله- الأخذ بالوجه الاعرابي الضعيف إذا وحد فيه فائدة بلاغية ملائمة للمعنى وان كان هذا الوجه مخالفا للمشهور عند النحاة، أو بمعنى آخر إنّه يستثمر ما يمكن استثماره من آراء النحاة لتثوير المعانى البلاغية، ولا يخفى عليه ما ذكره ابو حيان لأنّ الزمخشري قد تحدث عن (اسم الفاعل) في كتابه (المفصل) وبين انه يعمل مقدما ومؤخرا وظاهرا ومضمرا لشبهه بالمضارع أي في اللفظ والمعني(١).

بيد أنه وابن الأثير كانا في غُنية عن هذا التأويل، لأنّ المعنى الذي ذكراه المستفاد من التقديم موجود في صبيغة اسم الفاعل (مانعتهم) لكن لا على الاختصاص فلم يقل تعالى: (وظنوا أنهم تمنعهم حصونهم) بل (مانعتهم حصونهم) لأن الاسم يدل على الثبوت بينما يدل الفعل على التجدّد، واسم الفاعل أثبت من الفعل.

ومثال ذلك اذا سئل طالب": أتتجح هذا العام؟ فيقول: أنا ناجح، أي كأن الأمر قد تم وانتهى وثبت لصاحبه وان لم يكن كذلك. فكلمة (ناجح) دلت على الثبوت بعكس (تنجح)، وتقول: ألا ينام اخوك؟ فيقول المخاطب: هو نائم (٢)، فصيغة (مانعتهم) دلت على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها وكأنّ الأمر ثابت قد انتهى.

تقديم الظرف:

يسمّى ابن الأثير - رحمه الله - الجار والمجرور ظرفا، تبعا لكثير من البلاغيين، ويرد الظرف متعلقا بمحذوف هو خبر المبتدأ، وبحثه البلاغيون في أحوال المسند، كما يرد متعلقا بفعل مذكور وبحثوه في أحوال متعلقات الفعل.

وعالج ابن الأثير تقديم الظرف وتأخيره في حال الاثبات والنفي.

الضرب الأول: إذا كان الكلام مقصودا به الاثبات فإن تقديم الظرف فيه أبلغ من تأخيره، وفائدته اسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره، وهذا هو الاختصاص. نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرُ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿ اللَّهِ مَا يَهُم بِمُصَيْطِرِ ﴿ ۚ إِلَّا مَن تَولَّى وَكَفَر ﴿ اللَّهُ فَعُذِّبُهُ اللهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرُ (١٠) إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (١٠) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿ (٢٠).

⁽١) ينظر: شرح المفصل ليعيش بن يعيش الموصلى: ٨٤/٤، تحقيق: الدكتور اميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م.

⁽٢) ينظر: معانى الابنية في العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي: ٤٧، طبع جامعة الكويت، كلية الآداب، (د . ت).

⁽٣) سورة الغاشية، الآية: ٢٢-٢٦.

قال ابن الأثير: [فتقديم الظرف – أي إلينا في الموضعين – على المصدر – أي إيابهم وحسابهم – هنا تشديد في الوعيد، لا يكون عند تأخيره، لأنه يعطي من المعنى أن ايابهم ليس إلا إلى الله المقتدر على الانتقام، وأنّ حسابهم ليس الا عليه، وذلك بخلاف ما لو قال: إن ايابهم الينا ثم إن حسابهم علينا، لان قوله (إن الينا ايابهم) لا يحتمل أن يكون الاياب فيه إلى غير الله، لأنه صدّر الكلام بالظرف، وإذا قال (إن ايابهم الينا) يحتمل أن يظن المخاطب عند سماعه (ان ايابهم) قبل قوله (الينا) أن يكون الإياب إلى غيره](١).

وهذا المعنى الذي ذكره اقتبسه من الكشاف بتصرّف، وذكر ان الزمخشري – رحمه الله – في تأويل قوله (ثم إن علينا حسابهم) أن حسابهم ليس بواجب إلا عليه ومعنى الوجوب: الوجوب في الحكمة.

وقول ابن الأثير ان المخاطب عند سماعه (إن ايابهم) قد يحتمل ان الاياب ليس اليه سبحانه قبل قوله (الينا) مما لا داعي له ؛ لان الكلام حتى ولو تم واكتمل فهو قابلً للاحتمال بتأخير الظرف ولا يفيد اختصاصا.

واعترض ابن ابي الحديد – رحمه الله على ابن الأثير بأن الاختصاص الذي قال به لم يأت من تقديم الظرف، إنما فُهِم من دليلٍ اخر، فمن قال إنّ في الدار زيداً، لم يدلّ ذلك على أن غيره ليس في الدار، ولو عطف عليه فقيل: وعمرا لم يتناقض الكلام، واستدل بجملة آيات تقدم فيها الظرف من غير دلالة على الاختصاص نحو قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا فِي ٱلأَرْضِ رَوَسِي ﴾ (٢) فلا يدل ذلك على أن غير الرواسي لم يجعله تعالى في الارض. وقال تعالى لآدم (السلام) ﴿ إِنَّ لَكَ أَلّا جَعُوعَ فِيها وَلا تَعْرَى ﴾ (٣)، ولم يكن ذلك مختصا به أي لوجود حواء – عليها السلام – معه، وقال تعالى ﴿ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ ﴾ (٤)، ولا يدلُ ذلك على أنها ما نفشت إلا فيه، لأنّ النفش هو انتشار الغنم من غير راعٍ، سواء كانت في حرثٍ أو في غير حرث، وقال تعالى ﴿ وَوَهَبْ نَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحَنَا لَهُ رَوْجَهُ وَ الله على أنه لم يشهد إلا حكمهم، وقال تعالى ﴿ وَوَهَبْ نَا لَهُ يُحْيَى وَأَصْلَحَنَا لَهُ رَوْجَهُ وَ الله الم يشهد إلا على أنه ما أصلح زوج أحد قط إلا زوج زكريا، وذكر ابن ابي الحديد أنّ في الكتاب العزيز على أنه ما أصلح زوج أحد قط إلا زوج زكريا، وذكر ابن ابي الحديد أنّ في الكتاب العزيز

⁽١) الجامع الكبير: ١١٠.

⁽٢) سورة الانبياء، الآية: ٣١.

⁽٣) سورة طه، الآية: ١١٨.

⁽٤) سورة الانبياء، الآية: ٧٨.

⁽٥) سورة الانبياء، الآية: ٧٨.

⁽٦) سورة الانبياء، الآية: ٩٠.

نحو ألف آية مثل ذلك تبطل دعوى الاختصاص، ولا فرق عنده بين تقديم الظرف وتأخيره في أن كليهما لا يدلان على الاختصاص، وما جرت العادة كما يقول بأن الولاية وما يجرى مجراها لا تتتقل إلا إلى واحدِ فقط، لكنّ الاختصاص في الآية فُهم من قرينة اخرى لا من مجرد التقديم، ولم يذكر ش- رحمه الله - تلك القرينة $^{(1)}$.

والجواب عما ذكر أن تقديم الظرف يكون لأغراض منها الاختصاص الذي ذكره ابن الأثير وغيره في الآية، ومنها تقوية الحكم والاهتمام بالمقدّم كما مثّل بالايات، وإذا كان الإياب والحساب مما ليس في مقدور أحد من الخلق بل ولا يدعيه أحد فما هو المانع أن يكون التقديم للإشارة إلى اختصاص القادر على ذلك وهو الله جل في علاه.

ورغم أن مذهب ابي حيان مشابه لمذهب ابن ابي الحديد في ان تقديم المعمول لا يفيد الاختصاص إلا أنه نقل رأي الزمخشري دون أن يعترض عليه مما يدل على قبوله اياه(۲).

ويمكن أن يقال: اذا كان المقصود في الآية تشديد الوعيد على الكفرة وهم منكرون للبعث والحساب أصلا فما فائدة رفع احتمال صيرورة الاياب والحساب إلى غيره سبحانه؟

والجواب – والله اعلم- أنهم نُزلوا منزلة من يتصوّر أنّ رجوعه بعد الموت وحسابه ليس اليه سبحانه فجاء تقديم الظرف لردّ هذا التصوّر المفترض تتبيها لهم وايقاظا من غفلتهم عن البعث فهم لم يخلقوا عبثا كي يتصرفوا كما يشاؤون ويكون منهم الكفر والاعراض بل سيرجعون إلى خالقهم وسيحاسبهم على اعمالهم وأن هذا الرجوع والحساب لا يكون إلا اليه سبحانه، فهو القادر عليه دون ما سواه، ففي الآية ايجاز بديع وبهذا يجاب عما ذكره ابن عاشور - رحمه الله- من أنّ (تقديم خبر إنّ على اسمها- في الآية - يظهر أنه لمجرّد الاهتمام تحقيقا لهذا الرجوع الذي ينكرونه وتتبيها على إمكانه بأنه رجوع إلى الذي انشأهم أول مرة)^(۳).

⁽١) ينظر: الفلك الدائر: ٢٥٧/٤؛ وينظر: المثل السائر ٢١٧/٢.

⁽٢) ينظر: البحر المحيط: ٢٦/١٠.

⁽٣) التحرير والتنوير: ٣٠٨/٢٠.

فالنتيجة اذن ان تقديم الظرف في الآية الكريمة أفاد الاختصاص خلافا لمن ذكر غير ذلك، وهذا ما عليه جمهور المفسرين والبلاغيين (١).

ومن نقديم الظرف في الاثبات الذي أفاد الاختصاص ذكر ابن الأثير قوله تعالى هُلُ يُسَبِّحُ بِلَهِ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي اَلْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُو عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ فَرِيرٌ ﴾ (١٦)، فانه تعالى قدّم الظرفين في قوله (له الملك وله الحمد) ليدلُ بنقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى لا بغيره، وهذا المعنى ذكره الزمخشري حيث قال: ((قُدِّم الظرفان ليدلُ بنقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل وذلك لأنّ الملك على الحقيقة له، لأنّه مُبدئ كل شيء ومبدعه والقائم به والمهيمن عليه، وكذلك الحمد، لان اصول النعم وفروعها منه وأما ملك غيره فتسليطٌ منه واسترعاء، وحمده اعتدادٌ بأن نِعمة الله جرت عليه))(١).

وأورد ابن الأثير ايضا قوله تعالى ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾ (أ) ، فقدّم الظرف (عليه) على (كفره) للدلالة على أن ضرر الكفر لا يعود إلا إلى الكافر، وأنّه لا يتعدّاه (٥) ، والاية بتمامها ﴿ مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلاَنفُسِم مَ يَمْهَدُونَ ﴿ وَتحدث ابن الأثير على جزئها الاول الذي يبين أن عاقبة الكفر على صاحبه، وترّك جزءها الثاني الذي يبين أن عاقبة العمل الصالح لصاحبه، وما ذكره ابن الأثير اقتبسه من الكشاف، لكنّ الزمخشري تحدّث عن تقديم الظرفين (عليه) و (لأنفسهم) في الموضعين فقال (وتقديم الظرف في الموضعين للدلالة على أن ضرر الكفر لا يعود إلا على الكافر لا يتعدّاه ومنفعة الايمان والعمل الصالح ترجع المؤمن لا تتجاوزه)(١).

⁽۱) ينظر: مفاتيح الغيب ۱٤٧/٣١؛ وينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: ٢٣١/١٢، طبع جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م؛ وينظر: انوار التنزيل واسرار التأويل لعبد الله بن عمر البيضاوي: ٣٠٨/٥، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ه؛ وينظر: روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني

لشهاب الدين محمود بن عبد الله الالوسي: ٣٣١/١٥، تحقيق: علي بن عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ه؛ وينظر: الايضاح: ٨٧؛ وينظر: شرح عقود الجمان: ١١٤، وينظر: من بلاغة النظم العربي: ٢٦٤/١.

⁽٢) سورة التغابن، الآية: ١.

⁽٣) الكشاف: ٤/٥٤٥.

⁽٤) سورة الروم، الآية: ٤٤.

⁽٥) ينظر: الجامع الكبير: ١١١.

⁽٦) الكشاف: ٣/٨٨٤.

الضرب الثاني: اذا كان المقصود من الكلام النفي فإن تقديم الظرف يقصد به تفضيل المنفى عنه على غيره، وأما تأخيره فيقصد به النفي أصلا من غير تفضيل.

فمثال تقديم الظرف قوله تعالى في وصف خمور الجنَّة ﴿ لَا فِهَا غَوْلُ ﴾ (١)، فقدَّم الظرف (فيها) على المبتدأ (غولٌ)، قال ابن الأثير في بيان السبب: ((وذلك تفضيل لخمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها الدنيوية كأنه قال: ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة))(٢).

ومثال تأخير الظرف قوله تعالى ﴿ الَّمْ آلَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ الظرف (فيه) على اسم (لا) النافية للجنس (ريب)، وإيلاء الريب بعد حرف النفي يقصد به نفى الريب عن كتاب الله القران، واثبات انه حق وصدق لا باطل وكذب كما يدعيه المشركون، بينما لو جاء الظرف (فيه) بعد حرف النفي لكان المعنى أن كتابا آخر غير القران فيه الريب وهذا المعنى لا يصحّ لأنّ كتب الله تعالى كلها خالية من الريب(٤).

وكلام ابن الأثير في الآيتين مقتبس كذلك من الكشاف للزمخشري - رحمه الله -وذلك في تفسير قوله تعالى (لا ريب فيه) فقد تكلم الزمخشري على تأخير الظرف وايلاء الريب حرف النفي، كما تحدّث فيها عن تقديم الظرف في قوله تعالى ﴿ لَا فِيهَا غَوْلُ ﴾ (٥).

وتعرّض الدكتور فاضل السامرائي إلى تقديم الظرف وتأخيره في حال النفي والاثبات، وأورد ما قاله ابن الأثير في المثل السائر - والذي وافق فيه كتابه الجامع الكبير -لكنّه رأى أنّ تقديم الظرف في حال النفي يفيد النفي عن المذكور واثباته لغيره ولا يفيد دائما تفضيل المنفى عنه على غيره كما ذهب اليه ابن الأثير فقول القائل: لا عندك صوابً، لا يفيد تفضيل المنفى عنه على غيره هنا لأنّ نفى الصواب عن شخص هو عين الذم $^{(1)}$.

⁽١) سورة الصافات، الآية: ٤٧.

⁽٢) الجامع الكبير: ١١١.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢.

⁽٤) ينظر: الجامع الكبير: ١١١.

⁽٥) ينظر: الكشاف: ٣٤/١.

⁽٦) ينظر: معانى النحو: ١٤٥/١؛ وينظر: المثل السائر: ١١٧/٢.

ذكر ابن الأثير أن تقديم الحال يفعل لضربٍ من الاختصاص أيضا. نحو: جاء راكبا زيد، قال: (وهذا بخلاف ما لو قال: جاء زيد راكبا إذ يحتمل أن نقول: ضاحكا او ماشيا وغير ذلك)(١).

لكن مجيئه راكبا في عبارة (جاء زيد راكباً) ينفي أن يكون ماشيا فقوله (أو ماشيا) احتمال يتناقض مع الركوب.

واعترض ابن ابي الحديد عليه كرةً اخرى فقال: (أتزعم أنك اذا قلت: جاء راكبا زيدً فإنك قد قصرت زيداً من دون سائر الاحوال والهيئات على الركوب فقط، وأنّ ذلك ينفي كونه لابسا ضاحكا وجائعا وغير ذلك من الامور التي يحتمل أن يكون عليها؟، فإن قيل نعم قيل له كيف زعمت ذلك ولا منافاة بين كونه راكبا وكونه على هذه الاوصاف وأي دلالة في تقديم الحال على انتفاء غيرها؟ وهذا لغوّ من القول)(٢).

والمثال الذي ذكره ابن الأثير (جاء راكبا زيدٌ) تقدّم فيه الحال (راكبا) على الفاعل (زيد) فهو ليس من باب تقدّم المعمول على عامله بل من باب تقدم بعض المعمولات على بعض، وهو لا يفيد اختصاصا عند جمهور البلاغيين كما صرّح بذلك الشيخ بهاء الدين السبكي^(۱).

وقد تابع العلوي ابن الأثير في مثاله الذي قدم فيه الحال على الفاعل⁽³⁾، وكان الأسلم ان يمثّل بنحو: راكبا جاء زيد» لأن تقديم المعمول على عامله يفيد الاختصاص غالبا عند جمهور البلاغيين، وهذه القاعدة شاملة لسائر المعمولات، وقد فسر السبكي عبارة القزويني (والتخصيص لازمٌ للتقديم غالبا) بذلك⁽⁶⁾.

وقد مثّل سعد الدين التفتازاني لتقديم الحال المفيد للاختصاص بـ (ماشيا حججتُ)⁽¹⁾، لكنْ يقال: ما تفسير الاختصاص في تقديم الحال على عاملها؟

⁽١) الجامع الكبير: ١١٢؛ وينظر: المثل السائر: ٢١٩/٢.

⁽٢) الفلك الدائر: ١٦١/٤.

⁽٣) ينظر: عروس الافراح: ٣٩٢/١ ؛ وينظر: الايضاح: ٩٥.

⁽٤) ينظر: الطراز: ٢٣٧.

⁽٥) ينظر: عروس الافراح: ٣٨٠/١.

⁽٦) ينظر: مختصر المعاني: ١١٢.

ويجيب الدكتور فاضل السامرائي بأن هذا التقديم يفيد لإزالة الوهم من ذهن السامع مع ارادة الاختصاص حيث قال: ((فإن كان السامع يظن أن محمدا حضر راكبا لا ماشيا قُدَّمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فتقول: ماشيا قدم محمد، أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبا مثلا))(١).

تقديم الاستثناء:

الاستثناء في اللغة من استثنيت الشيء من الشيء أي حاشيته، ويعبر عنه بأنه إخراج القليل من الكثير (٢).

أما عند النحاة فقد عرّفه الأشمونيّ (ت٩٠٠هـ) بأنه: ((الإخراج بـ(إلا) او إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزّلا منزلة الداخل)) (٣) وهذا التعريف يشمل الاستثناء المتصل والمنقطع.

اما عند البلاغيين فله مفهومات:-

الأول: أنه استثناء نحوي يشتمل على معنى يزيد على الاستثناء اللغوي وهو المقصود هنا عند ابن الاثير.

والثاني: انه تأكيد المدح بما يشبه الذمّ كما هو عند ابن المعتز^(٤) (ت٢٩٦ه) وأبي هلال العسكريّ، ويدخل ضمن اقسام البديع^(٥).

⁽١) معاني النحو: ٢٥٦/٢.

⁽٢) ينظر: اللسان مادة (ثني): ١٢٤/١٤.

⁽٣) شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٥٠٢/١.

⁽٤) هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن هارون الرشيد الهاشميّ، ولد سنة (٢٤٧هـ)، أخذ الأدب عن ابي العباس المبرّد وأبي العباس ثعلب وغيرهما، كان أديبا بليغا شاعرا مطبوعا مقتدرا على الشعر، سهل اللفظ جيد القريحة حسن الابداع للمعاني، صار خليفة ليوم وليلة ثم قتل سنة (٢٩٦هـ)، من تصانيفه كتاب (البديع) و (السرقات)، (ينظر: وفيات الاعيان وانباء الناء الزمان لاحمد بن محمد بن خلكان : ٣/٣٧، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، د، ت).

^(°) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية للدكتور احمد مطلوب: ١٠٧/١، الدار العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م ؛ وينظر: البديع لعبد الله بن محمد بن المعتز :١٥٧، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٠؛ وينظر: الصناعتين : ٤٠٨.

ويرى ابن الأثير ان تقديم الاستثناء – أي تقديم المستثنى على المستثنى منه – يفيد اختصاصا نحو ما قام إلا زيداً أحدّ، فإن تقديم (زيدا) على (احد) أفاد تخصيصه بالقيام دون غيره بخلاف ما لو قيل: ما قام احدّ الا زيداً (۱)، ولا حاجة لهذا التقديم الذي ذكره – رحمه الله لأن الاختصاص مفهوم من الاستثناء ولذلك يرد في الكلام سواء كان الاستثناء مفرّغا لم يذكر فيه المستثنى منه، هذا ما ذهب اليه الرماني ورجحه الدكتور فاضل السامرائي خلافا للمبرد وابن يعيش اللذين ذهبا إلى أنّ الاختصاص يكون في الاستثناء المفرّغ (۱).

ولكن الاختصاص يختلف مفهومه بين المفرّغ وغيره، يقول الدكتور فاضل السامرائي:

[أنّ القصر في التفريغ أعمّ وأشمل وذلك إذا قلت "حضر الرجال الا خالدا" فقد استثنيت حضور خالد من الرجال، وقد يكون أطفال ونساء، فإن قلت "(ما حضر الا خالد)، فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصبح ان نقول (حضر الا خالد) لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كلُ من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء واطفال وغيرهم إلا خالداً، وهو غير صحيح، فإنّه يمكن أن لا يجيئك إلا واحد، ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلا واحدا](").

إذن ما ذكره ابن الأثير – رحمه الله – من أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يفيد الاختصاص بخلاف تأخيره لا ينسجم مع لغة العرب الذي يستعملون الاستثناء للاختصاص من دون تقديم للمستثنى، والتقديم الذي ذكره هو لغة صحيحة يتكلم بها بعض العرب $^{(2)}$ ، لكن لا على أن يفيد اختصاصا.

ومالي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبَ

فمالي إلا آل أحمد شيعةً

وقول حسان بن ثابت (الهان):

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

فإنهم يَرجون منه شفاعةً

(ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ١/٥٤٧ ؛ وينظر: شرح الاشموني: ١/٥٠٧).

⁽١) ينظر: الجامع الكبير: ١١٢ ؛ وينظر: المثل السائر: ٢١٩/٢.

⁽۲) ينظر: البرهان: ۱۰۷۱؛ وينظر: المقتضب للمبرد: ۳۸۷٤، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د، ت)؛ وينظر: شرح المفصل: ۲/۲٤؛ وينظر: معاني النحو: ۲۱۲/۲.

⁽٣) المصدر نفسه : ٢/٢١٧.

⁽٤) من ذلك قول الكميت:

وقد فتح ابن الأثير – رحمه الله- باب النقد أمام ابن أبي الحديد الذي ردّه بقوله: ((لعمري إن قولك ما قام إلا زيداً أحدٌ يدلُّ على اختصاص زيد بالقيام لا لأجل تقديمه على الفاعل بل لأجل الاستثناء الذي يدل على إخراجه مما حُكِم به على غيره، فلولا اختصاصه بذلك لبطلت فائدة الاستثناء ولكنّ هذا المعنى مطّردٌ في حالتي تقديم زيدٍ وتأخيره، لأن الاستثناء يدل في كلا الموضعين دلالة واحدة على اختصاص زيد بالقيام دون غيره، لأنه لو قام غيره لكُنّب في قوله إلا زيدا، ألا ترى أنّ من تُحاول تكذيبه تقول له: كذبت لأنّ خالدا قد قام أيضا، فلا فرق في هذا الاختصاص بين تقديم المستثني وتأخيره))^(١).

والغريب أن الطوفي تابع ابن الأثير في هذا التقديم بينما ذكر العلوي أن تقديم المستثنى وتأخيره يفيد الاختصاص^(٢).

الضرب الثاني من التقديم: (أن يقدّم ما الأولى به التأخير)

وهذا التقديم يُخِلُّ بالمعنى، ويجعله مضطربا لذلك كان الأولى به التأخير رتبة، وقد سمّى ابن الأثير هذا النوع من التقديم بـ(المعاظلة المعنوية) في مثله السائر ^(١٣)، فمن ذلك تقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف وتقديم الصلة على الموصول وتقديم العطف على المعطوف عليه، سواء كان عطف بيان أم نسقا، واستثنى ابن الأثير عطف النسق بالواو فإنه جائز نحو (قام عمرو وزيد).

فمن هذا الضرب قول بعضهم:

بِوَشْكَ فراقِهم صُرد يصيح^(؛). فقد والشكُّ بيَّن لي عناءً

وَشُك الفراق: سرعته والصُرَدُ: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير^(٥) وأصل الكلام (صردٌ يصيحُ بوشك فراقهم).

⁽١) الفلك الدائر: ٢٦٢/٤.

⁽٢) ينظر: الاكسير للطوفي: ١٩٢ ؛ وينظر: الطراز للعلوي :٢٣٧، وقد تأثّر كِلا المؤلَّفين بإبن الأثير.

⁽٣) ينظر: المثل السائر: ٢١٩/٢.

⁽٤) البيت في الخصائص لابي الفتح عثمان بن جنى بلا نسبة: ٣٩٢/٢، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، (د-ت).

⁽٥) ينظر: القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي مادة (وشك) ١٤٠١: ومادة (صرد): ٧٣٤، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٩.

فالفعل (يصيح) صفة لـ(صُرَد) و (بوشك فراقهم) معمول لـ(يصيح) وقد تقدم ما يتعلق بالصفة على الموصوف (صُرَد)، وذلك قبيح ومنه أيضا قول بعضهم:

فأصبحت بعد خَطَّ بهجتها كأنَّ قفرا رسومها قَلَما (١٠).

الأصل في البيت: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنّ قلما خطّ رسومها فالفعل (خطّ) خبر (كان) والمضاف اليه (بهجتها) مما جعل البيت مختلّ المعنى مضطربا. ومنه أيضاً قول الفرزدق:-

إلى ملكِ ما أُمّه من محاربِ أبوه ولا كانت كليب تصاهره (٢).

وهو يريد: إلى ملكٍ أبوه ما أمّه من محاربٍ أي ما أمّ أبيه من محارب، ف (ما أمّه من محارب) معمول لـ (أبوه) قُدّم عليه فأصبح البيت قبيحا مختلا.

وما ذكره ابن الأثير في هذا الضرب من التقديم اختصره من خصائص ابن جني (۱۳). ويقول ابن الأثير: ((وقد استعمل الفرزدق هذا الضرب كثيرا، كأنه كان يقصد ذلك في شعره ويتعمّده؛ لأنّ مثل هذا لا يجيء الا متكلّفا مقصودا وإلا فاذا ترك المؤلف نفسه تجري على سجيتها وطبعها في الاسترسال من غير أن يكلفها التعقيد في الكلام فإنها لا تأتي بمثل هذه الاسباب القبيحة التي هي عيب في التأليف فاحش، ألا ترى أن المقصود من الكلام معدوم في هذا الضرب المذكور لان المقصود من الكلام إنما هو الايضاح والإبانة وافهام المعنى فإذا ذهب هذا الوصف من الكلام ذهب المراد به والمقصود منه وصار غير مفهوم ولا فرق بينه حيد ذلك – وبين غيره من اللغات كالفارسية والرومية وغيرهما))(٤).

كم من منادٍ والشريفاتُ دونه الى اللهِ تشكي والوليد مفاقره

ديوان الفرزدق بشرح الاستاذ علي فاعور: ٣١٢/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

⁽۱) البيت بلا نسبة في الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري: ٤٣١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦١م.

⁽٢) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها الوليد بن عبد الملك بن مروان مطلعها:

⁽٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٧.

⁽٤) الجامع الكبير: ١١٤.

القسم الثاني من التقديم والتأخير: (وهو ما لا يتعلّق منه بعلم النحو)

وهذا القسم من التقديم اهتم به المفسرون ومَن ألَّف في علوم القران واعتنوا باسلوبه أكثر من البلاغيين، ونظروا اليه نظرة أوسع، وقد انتفع البلاغيون منهم في هذا الشأن، فمن الذين اهتمّوا بهذا التقديم الزمخشري في كشافه، والزركشي في برهانه وقد ذكر خمسة وعشرين نوعا منه، وبحث قسمي التقديم (ما يتعلق منه بالنحو وما لا يتعلق) في موضع واحد من كتابه فكان منهجه في بحث هذا الموضوع أفضل من منهج السيوطي – رحمه الله- في اتقانه الذي بحث قسمى التقديم في موضعين متباعدين فما لا يتعلق بالنحو بحثه في النوع الرابع والاربعون بعنوان (في مقدمه ومؤخره)(١)، وما تعلق منه بالنحو بحثه في النوع الخامس والخمسون ضمن موضوع (الحصر والاختصاص).

اما البلاغيون فقد تحدّث ابن الأثير عن هذا القسم من التقديم ولم يجمعه مع ما تعلق بالنحو في موضع واحد، وكذا فعل ابن الزملكاني في كتابه (التبيان في علم البيان) حيث عقد فصلا في بيان هذا التقديم بعنوان (في معرفة اسباب التقديم والتأخير) وجافي بينه وبين القسم الاخر من التقديم^(٢)، وأشار الطوفيُ إشارة مختصرة إلى التقديم الذي لا يتعلق بالنحو، حيث ذكر تقديم الكلّ على جزئياته ومثّله برخلَق الله الانسان وبعث منه الانسان)، وتقديم الدليل على المدلول ومثَّله بـ(البعرة تدلُّ على البعير)، ورغم تأثر الطوفيّ بابن الأثير لكنه أغفل هذا القسم من التقديم – رحمه الله $-^{(7)}$ ، وكان العلويُّ أكثر اهتماما من الطوفيّ وذكر هذا التقديم بعنوان (في بيان ما يجوز تقديمه ولو أُخِّر لم يفسد معناه) وقابل به التقديم المتعلق بالنحو الذي يفسد المعنى الذي ذكره في كتابه متابعا فيه لابن الأثير في مثله السائر، وجمع قسمي التقديم في موضع واحد^(٤).

⁽١) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٢٨٣؛ وينظر: البرهان: ٧٧٠ و ٧٧٤؛ وينظر: الاتقان ٢٤/٢ و ٩٧/٢.

⁽٢) ينظر: النبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القران لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني : ٩٤، تحقيق: الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العالى، بغداد، ط۱، ۱۹۲۶ و ۱٤۷.

⁽٣) ينظر: الاكسير في علم التفسير: ٢٠٠٠.

⁽٤) ينظر: الطراز ص٢٣٤: ٢٣٧.

والمثل السائر يسير وراء الجامع الكبير في عرض الموضوع والأمثلة^(۱)، ولم يشأ ابن الأثير أن يستوعب أنواع هذا التقديم لأنه برأيه: ((مما لا يحصره حد ولا يأتي عليه شرح))^(۲)، ولذا اشار إلى نبذة منه اذا تأملها الناظر يستدل بها على غيرها، وكم كانت الدراسة البلاغية عطشى للتوسع في مثل هذا التقديم.

وقال الدكتور احمد مطلوب: ((وهذه الأنواع التي ذكرها الزركشي لم يتطرق لها البلاغيون الا من خلال الجملة، ولذلك كانت دراستهم لها قاصرة، أما الذين عنوا باسلوب القرآن فقد تجاوزوا هذه المرحلة ونظروا إلى التقديم والتأخير نظرة أوسع وأكثر عمقا فجاءت مادتهم أغزر ودراساتهم اخصب ولا يكاد يستثنى من ذلك إلا عبد القاهر الذي أبدع في تحليل الاساليب البلاغية ونقل النحو من الإعراب والبناء إلى المعاني التي تحتملها العبارات، وكانت نظريته في النظم من أحسن ما عرف النقد القديم)) الكنه - رحمه الله- عرض تحليلا لمثال ذكره الشيخ عبد القاهر يتعلق بالنحو وهو النكرة اذا قدمت على الفعل أو قدّم الفعل عليها (أرجلٌ جاءك؟) و (أجاءك رجلٌ؟) .

والظاهر ان عبد القاهر – رحمه الله – لم يخصً التقديم الذي لا يتعلق بالنحو بالحديث في كتابه (دلائل الاعجاز) الذي هو ألصق بعلم المعاني رغم أنه خصّ القسم الاخر من التقديم بالحديث، وكانت فكرة النظم عنده ما هي الا توخّي معاني النحو، لذلك ما صبً اهتمامه على ما لا يتعلّق بالنحو وليس الظن بعبد القاهر أنه لم يتذوّق هذا القسم أو رأى أنه خالٍ من اللطائف البلاغية، لأنّ القرآن الكريم تضمّن منه الكثير وهو تعبير فني مقصود، لكنّه صبّ اهتمامه على القسم المتعلق بالنحو لأن شعبه وفروعه كثيرة لكثرة مسائل النحو.

ويُحْتَمَل أن البلاغيين الذين جاؤوا بعده ولم يذكروا هذا التقديم في مؤلفاتهم قد تأثروا بفكرة عبد القاهر في النظم الذي قيده بمعاني النحو، وكان الأولى بهم – رحمهم الله – أن يقتدوا بابن الأثير والعلوي ويتسابقوا في البحث فيه.

⁽١) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٦؛ وينظر: المثل السائر ٢٢٣/٢.

⁽٢) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٦.

⁽٣) أساليب بلاغية : ١٧٤.

⁽٤) وما يلي همزة الاستفهام هو المستفهم عنه، فاذا قُدم الفعل على النكرة فقيل (أجاءكَ رجلٌ؟) كان السؤال عن فعل المجيء من احد من الرجال، اما اذا قُدمت النكرة على الفعل فقيل (أرجلٌ جاءك؟) كان السؤال عن جنس من جاء أرجلٌ هو أم امرأة؟ ويكون هذا اذا علم أن آتٍ أتاه ولكنه لم يعلم جنس ذلك الآتي، (ينظر: دلائل الاعجاز ص٩٨).

فمن أنواع هذا التقديم التي ذكرها ابن الأثير:-

١- تقديم السبب عل المسبب:

نحو قوله تعالى ﴿ إِيَاكَ مَبُدُ وَإِيَاكَ مَسَعَينِ ﴾ (١) حيث قُدّمت العبارة في الآية على الاستعانة؛ لأنّ العبادة قربة إلى الله ووسيلة اليه وتقديم القربة والوسيلة قبل طلب الحاجة أنجح لحصول المطلوب وأسرع لوقوع الاجابة كما قال ابن الأثير، ولو قال (إياك نستعين وإياك نعبد) لكان جائزا لكن لا يسدّ ذلك المسدّ ولا يقع ذلك الموقع (١).

وقد اقتبس هذا المعنى من كشاف الزمخشري^(٦)، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءَ طَهُورًا ﴿ الْمَعْنَى بِهِ عَلَمَةً مَيْتَا وَنُسَقِيَهُ, مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَنَما وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ فقدّم حياة الأرض وإسقاء الانعام على إسقاء الناس، وإن كان الناس أشرف محلا وأعلى مكانا، قال ابن الأثير: (وسبب ذلك ما أذكره لك وهو أن حياة الارض سبب لحياة الأنعام والناس، ولمّا كانت الأنعام أيضا من اسباب التعيش والحياة للناس قدّمها على الناس في الذكر، ولأنّ حياة الناس بحياة أرضهم وأنعامهم فقدّم ما هو سبب حياتهم وتعيّشهم على سقيهم))(٥). وهذا المعنى مقتبس من كشاف الزمخشري ايضا(١).

⁽١) سورة الفاتحة، الآية: ٤.

⁽٢) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٦.

⁽٣) ينظر: الكشاف: ١٤/١.

⁽٤) سورة الفرقان، الآية: ٤٨-٩٤.

⁽٥) الجامع الكبير: ١٧٧.

⁽٦) ينظر: الكشاف ٣/٢٨٥.

التقديم والتأخير عند ابن الأثير في كتابه الجامع الكبير... محمد نبيل و د. صالح علي ٢ - تقديم الأكثر على الأقلّ:

نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْرَثَنَا ٱلْكِنْبَ ٱلَّذِينَ ٱصَطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مَّ سَابِقُ بِالْمَعْرَبِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَلِكَ هُو ٱلْفَضَلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ (١)، قال ابن الأثير: (فإنه إنما قدّم الظالم لنفسه للإيذان بكثرته وأن معظم الخلق عليه ثم أتى بالمقتصدين أي الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا(٢)، لأنهم قليل بالإضافة اليه(٣)، وأخر السابقين بالخيرات إذ كانوا أقل من القليل أعني من المقتصدين))(٤)، وهذا المعنى مقتبسٌ من كشاف الزمخشري أيضا(٥).

وذكر ابن الأثير أن القضية هنا لو عكست لكان المعنى واقعا كذلك في المكان المطلوب، لأنه سيكون من باب تقديم الأفضل فالأفضل فالسابقون أفضل من المقتصدين

⁽۱) سورة فاطر، الآية: ٣٦، رجّح الطبري أن يكون المراد بالكتاب الكتب المنزلة قبل القرآن والتي أورث الله تعالى أمة النبي محمد (ﷺ) الايمان بها، وهؤلاء الأصناف الثلاثة هم من الموحدين من امته بدليل أنه تعالى جعل مصيرهم الجنة حيث قال بعدها ﴿ جَنّتُ عَدْنِ وقيل إن يَدَخُلُونَهُ ﴾ فاطر، الآية: ٣٣، خلافا لمن قال: ان الظالم هو المنافق او المشرك، وقيل إن المصطفين هم من سائر الامم، وخصص الزمخشري السابقين بدخول جنات عدن دون غيرهم، أما غيرهم فيُشترط لدخولهم التوبة، والحقيقة أنّ الظالم الموحد سيدخل الجنة وإن عُذب، وقد اعترض عليه ابن المنير في حاشيته على الكشاف بأن الاصطفاء شامل للثلاثة فقد اصطفاهم للتوحيد والعقائد السالمة من البدع، (ينظر: تفسير الطبري ٢٩/٢٤)؛ وينظر: الكشاف ٢ وينظر: الكشاف بأن الاصابة و الكشاف بأن الاصلفاء المنابقة و الكشاف الكشاف بأن الأسلام و المنابقة و الكشاف بأن الأسلام و المنابقة و الكشاف ١٩/٢٠ المنابقة و الكشاف ١٩/٢٠ و وينظر: الحاشية (١)).

⁽٢) الاقتصاد ضربان الأول يكون بين الافراط والتفريط كالشجاعة فانها بين التهور والجبن، والضرب الثاني يكنى به عما يتردد بين المحمود والمذموم كالواقع بين العدل والجور والقريب والبعيد، ومنه الآية الكريمة المبحوث فيها (ينظر: المفردات في غريب القرن: ٢٠٥).

⁽٣) أي بالنسبة اليه، ويرى الدكتور مصطفى جواد ان كثيرا من كتاب العصر الناشئين يستعملون (بالاضافة اليه) مكان (مضافا اليه) و (يضاف اليه) و (زيادة عليه) و (يزاد عليه) و هو خطأ، ينظر: (الجامع الكبير: ١٧٧) الهامش (٣).

⁽٤) الجامع الكبير: ١٧٧.

⁽٥) ينظر: الكشاف: ٣/٦١٣.

والمقتصدون أفضل من الظالمين، وما دام الأقل أفضل فالمتكلم بالخيار في تقديم أيهما شاء لأن في كلّ واحد منهما ما يوجب له التقديم^(١).

وقد يصحّ ما قاله في كلام البشر اما والكلام في آية من القران فالقران تعبير فني مقصود، ولا يمكن أن يُعبّر بشيء يكون غيره مساويا له في المعنى، بل لابد من سبب وحكمة.

وقد نقل الآلوسيُّ في تفسيره أكثر من رأى في بيان الحكمة من ذلك منها:-

- ١. أنه قدّم الظالم لئلا ييأس من رحمة الله تعالى وأخر السابق لئلا يعجب بعمله فتعيّن توسيط المقتصد.
- ٢. إن هذا الترتيب على حسب مقامات الناس، فإن احوال العباد ثلاث معصية ثم توبة ثم قربة، فإذا عصى العبد فهو ظالم فإذا تاب فهو مقتصد فإذا صحّت توبته وكثرت مجاهدته فهو سابق.
- ٣. انه أخر السابق ليتصل ذكره بذكر الجنات لأنّه أول الداخلين ثم يأتي بعده المقتصد ليكون الظالم بعدهما آخر الناس دخولا^(٢).

وهذه المعاني لا تتعارض - كما لا يخفى- مع تقديم الأكثر على الأقل في الآية، وقد ذكر الزركشي أنه قد يجتمع اكثر من سبب للتقديم في الآية، فإن لم تكن متعارضة أخذ بمجموعها، أو يُرجح بعضها على بعض لكونه أهم في سياق الآية، واذا تعارضت الاسباب روعى أقواها فإن تساوت في قوّة التعارض فالمتكلّم بالخيار في أيهما أخذ^(٣).

والمعاني التي عرضها الآلوسي تؤكد أن تغيير الترتيب في الآية ليكون من الأقل إلى الاكثر غير سليم خلافا لابن الأثير - رحمه الله- الذي اجاز ذلك.

٣- تقديم الأعجب فالأعجب:

نحو قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَاَّبَةٍ مِّن مَّاءٍّ فَينْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بِعَلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعْ يَعْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

⁽١) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٧.

⁽٢) ينظر: روح المعانى: ٢١/٣٧٠.

⁽٣) ينظر: البرهان: ٧٩٧.

⁽٤) سورة النور، الآية: ٥٥.

قال ابن الأثير: ((فإنّه إنما قدّم الماشي على بطنه لأنه أدلُ على القدرة من الماشي على رجلين، إذ هو ماشٍ بغير الآلة المخلوقة للمشي، ثم ذكر الماشي على رجلين بعده، وقدّمه على الماشي على اربع؛ لأنه أدلّ على القدرة أيضا حيث كثرت آلات المشي في الاربع))(۱). والمعنى الذي ذكره مقتبسٌ من الكشاف أيضا للزمخشري(۲).

٤ - تقديم الأفضل على غيره وبالعكس:

فالذكور عند ابن الأثير هم الأفضل والإناث دونهم، وقد قُدمت الإناث في الآية أولا على الذكور ثم قُدّم الذكور عليهنّ. ويرجع ابن الأثير تقديم الاناث في الموضع الاولى إلى أنه مناسب لذكر البلاء في الآية قبلها، فذكرت كفران الانسان عند نزول البلاء به ونسيانه الرحمة السابقة عنده، ثم عقّب ذلك بذكر ملكه ومشيئته وأنه فعّال لما يشاء، فناسب مجيء الاناث أولا لأنّ العرب تعدّه بلاء، ولمّا أخّر الذكور – وهم أحق بالتقديم – تدارك ذلك بتعريفه إياهم لأنّ التعريف تتويه بالذكر كأنه قال: ((ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام الذين لا يخفون عليكم)، ثم أعطى بعد ذلك كلا الجنسين حقّه من التقديم والتأخير فقدّم الإناث لم يكن لتقدّمهن ولكن لمقتضى آخر))(أ).

791

⁽١) الجامع الكبير: ١٧٨.

⁽٢) ينظر: الكشاف: ٢٤٧/٣.

⁽٣) سورة الشورى، الآية: ٤٨ -٥٠.

⁽٤) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٩.

وجميع ما ذكره في معنى هذا التقديم والتأخير مقتبس من كشاف الزمخشري (١)، وزاد الزمخشري بأنْ ذكر ما يدلّ على أفضلية الذكور بتقدم ذكرهم في أكثر من آية كما قال تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقَتَنَكُمْ مِن ذَكْرِ وَأَنْتَى ﴾ (٢)، وقوله ﴿ أَلَوْ يَكُ نُطْفَةً مِن مَّنِي يُتُنَى ﴿ اللَّهُ مَا فَالَ عَلَقَةً فَعَلَقَ فَسَوّى ﴿ اللَّهُ عَلَمَ مِنْهُ اللَّهُ مَن ذَكْرِ وَأَنْتَى ﴾ (٢).

ومما ذكره فخر الدين الرازي في سبب تقديم الإناث في الموضع الاول أنّ الأنثى ضعيفة عاجزة فقدّم ذكرها تتبيها على أنه كلما كان العجز والحاجة أتمّ كانت عناية الله به أكثر، كأنه يقال للمرأة إن كان أحدٌ قد كَرِه وجودك فأنا قدمتك في الذكر لتعلمي أن المحسن المكرم هو الله تعالى (٤).

ويمكن أن يقاس على ما سبق تقديم الذكور في الموضع الثاني (أو يزوجهم ذكرانا وإناثا) لما ذكر التزويج ومؤونته إنما يتكلّفها الذكور قدّم ذكرهم تتبيها على أنه سيتولّى شؤونهم فلا يغتمّوا لذلك لأنهم أرادوا العفاف وابتعدوا عن السفاح.

وهذا المعنى يضاف إلى ما ذكره ابن الأثير، وهو مع المعنى السابق يؤكّد أن تغيير الترتيب غير جائز لأنه سيفسد هذه المعانى خلافا لابن الأثير – رحمه الله-.

ومن هذا النوع ذكر ابن الأثير أيضا تقديم الأرض على السماء وإن كان من حقّها التأخير كما يرى.

كقوله تعالى ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنِ وَمَا نَتُلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانِ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَا عَلَيْكُمُ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهُ وَمَا يَعْرُبُ عَن رَبِّكَ مِن مِّنْقَالِ ذَرَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلَا شُهُودًا إِذَ تُفِيضُونَ فِيهُ وَمَا يَعْرُبُ عَن رَبِّكَ مِن مِنْقَالِ ذَرَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّماء وإن كان حقها أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِنْكِ مُبِينٍ ﴾ (٥)، وبين ابن الأثير أنّ سبب تقديم الأرض على السماء وإن كان حقها التأخير هو ليلائم ما ذكره تعالى قبل ذلك من شهادته على شؤون أهل الارض واحوالهم فوصل ذلك بقوله (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض..)، وهذا المعنى عينه ذكره الزمخشري في الكشاف (٦).

⁽١) سورة النور، الآية: ٥٥.

⁽٢) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

⁽٣) سورة القيامة، الآية: ٣٧-٣٩.

⁽٤) مفاتيح الغيب: ٢٧/٢٠.

⁽٥) سورة يونس، الآية: ٦١.

⁽٦) ينظر: الجامع الكبير: ١٧٩؛ وينظر: الكشاف: ٣٥٥/٢، ومعنى (إذ تفيضون فيه) إذ تتدفعون فيه من أفاض في الأمر اذا اندفع فيه، ومعنى (وما يعزب) وما يبعد وما يعيب.

وهناك آية اخرى في سورة سباً فيها حديث عن علمه تعالى بالغيب لكن قدّمت فيها (السموات) على (الارض)، قال تعالى ﴿ وَقَالَ اللَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا السّاعَةُ قُلْ بَكَى وَرِقِى لَتَأْتِينَكُمْ عَلِي الْفَيْتِ لَا يَعْزُبُ عَنّهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السّمَوَتِ وَلَا فِي اللَّرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلاّ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَصْغَرُ إِلّا فِي عَلِي الْفَيْتِ لَا يَعْزُبُ عَنّهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السّمَوَتِ وَلا فِي اللَّرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَصْغَرُ إِلّا فِي كَلِي الْفَيْتِ فِيها عَلَيْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا لَهُ اللللَّهُ الللللَّالَةُ الللَّهُ اللللللَّالِي اللللللَّال

وهذه الآية في سياق الوعيد، والوعد والوعيد إنما هما لأهل الارض، لكن لم تقدّم الارض في الآية لقوله فيها (عالم الغيب).

وقد وردت آيات اخرى في سياق الوعد والوعيد قدمت فيها الارض على السماء، قال تعالى ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي اَلْأَرْضِ وَلَا فِي اَلسَّكُمَآء ﴾ (٣)، فقد ورد قبلها ﴿ إِنَّ اللّهِ لَا يَكْفَرُوا بِعَايَتِ اللّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ دُو انفِقامٍ ﴾ (أ)، وقال تعالى ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَالسَّمَوَتُ مُطُوبِتَتُ مُطوبِتَتُ بِيمِينِهِ عَلَى ﴿ وَقال تعالى ﴿ يَوْمَ تُبُدَّلُ الْأَرْضُ عَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَتُ ﴾ (١)، وقال تعالى ﴿ يَوْمَ تُبُدَّلُ الْأَرْضُ عَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَتُ ﴾ (١)، فقديم الارض في هذه الآيات على السماء ينتاسب مع مقام الوعد والوعيد الموجّه إلى المكلفين الذين يعيشون عليها(٧).

وبالعودة إلى رأي ابن الأثير فإنه يرى أن الأحق بالتقديم هو السماء فإن ورد أن تقدمت الارض عليها فلسبب اقتضى ذلك، ويجعل ابن القيم والزركشي سبب تقديم السماء على الارض هو أنها أشرف وأفضل منها، ويورد ابن القيم بحثا في اختلاف العلماء في أيمنهما هو الأفضل، ثم يرجّح قول من قال بأن السماء افضل، فذكر من حجج القائلين بتفضيل الارض أن الله تعالى أنشأ من الأرض أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين وبأنها محل سكناهم أحياء وأمواتا، وبأن الله تعالى لما اراد إظهار

⁽١) سورة سبأ، الآية: ٣.

⁽٢) ينظر: البرهان: ٧٨٦، وقراءة "علام الغيب" هي قراءة حمزة والكسائي بصيغة المبالغة "علّم" وإفراد (الغيب) ينظر: الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر للشيخ احمد عيسى المعصراوي: ٢٨٤، دار الامام الشاطبي، مصر، ط١، ٢٠٠٩م.

⁽٣) سورة آل عمران، الآية: ٥.

⁽٤) سورة آل عمران، الآية: ٤.

 ⁽٥) سورة الزمر ، الآية: ٦٧.

⁽٦) سورة ابراهيم، الآية: ٤٨.

⁽٧) ينظر: البرهان، الآية: ٧٨٦.

آدم للملائكة قال ﴿ إِنِّ جَاعِلٌ فِي ٱلأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (١)، فأظهر فضله عليهم بعلمه واستخلافه في الارض (٢)، وبأن الله تعالى وضعها بأن جعلها محل بركاته عموما وخصوصا فقال ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتُهَا فِي ٱرْبَعَةِ أَيّامِ سَوَآءَ لِلسَّالِلِينَ ﴾ (٣).

واحتج من قال بأن السماء أفضل من الارض بأدلة منها أنّ عرش الله وكرسيّه في السماء، وأنها مطهرة مبرأة من كلّ دنس وخبث وشر ويكون في الارض، ولهذا لا تفتح أبوابها للأرواح الخبيثة، ولأنها مسكن من لا يعصون الله طرفة عين، فليس فيها موضع اربع اصابع الا وملك ساجد أو قائم، وبأنها اشرف مادة من الأرض وأوسع وأنور وأصفى وأحسن خِلقة وأعظم آيات، وبأن الأرض محتاجة في كمالها اليها، ولا تحتاج هي إلى الأرض؛ ولهذا جاءت في كتاب الله في غالب المواضع مقدّمة على الأرض، وجُمعت السماء وأُفردت الأرض، وهذا دليل على تشريف السماء على الأرض، ولم يأت بالأرض الا مفردة وحيث أريد تعدادها قال ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ فقال ابن القيم: ((وهذا القول هو الصواب، والله سبحانه وتعالى أعلم)) (٥)، ويمكن ان يقال جمعا بين الرأبين أنّ السماء من حيث سعة خلقها وما فيها من أجرام أعظم، ومن حيث عدد جنودها الذين يسبحون خالقهم فيها أكثر، والأرضُ مِن حيث من فيها من خواص المكلّفين أفضل، لذا يرد تقديم أحد الاسمين (السماء والأرض) على الآخر حسب المقام، فإن كان الحديث عن ملك الله فيها يجد القارئ أنّ السماء تقدم على الارض، وكذا إنْ كان الحديث عمن يسبّحه أو يطيعه فيهما فالسماء تقدّم على الأرض لأن الطائعين فيها أكثر، وإن كان الحديث عن المكلِّفين في الأرض قدّمت الأرض على السماء لِما لها من خصوصية فالمكلفين عليها يعبدون خالقهم في ظل البلاء والمحن واغواء الشياطين عبادة اختيارية بخلاف الملائكة عليهم السلام.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

⁽۲) في معتقد اهل السنة أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة، ينظر: جوهرة التوحيد للشيخ ابراهيم بن ابراهيم اللقاني بشرح الشيخ احمد بن محمد الصاوي: ۲۹٦، تحقيق الدكتور عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، دمشق، ط۷، ۲۰۱۰م.

⁽٣) سورة فصلت، الآية: ١٠.

⁽٤) سورة الطلاق، الآية: ١٢.

^(°) بدائع الفوائد : ۸۰۱/٤، تحقیق سید عمران وعامر صلاح، دار الحدیث، القاهرة، ۲۰۰۲م.

والتعبير القرآني تعبير فني مقصود فعندما يقدّم لفظاً على آخر فيه فلغرض معيّن ولا يسدّ خلافه مكانه حتى وإن قيل بأنّ السماء أفضل من الأرض - خلافا لابن الأثير - رحمه الله الذي جعل المتكلم بالخيار في مثل هذا التقديم.

ثبت المصادر

- الاكسير في علم التفسير: ١٨٩، تحقيق: الدكتور عبد القادر حسين مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ت).
- 💠 انوار النتزيل واسرار التأويل لعبد الله بن عمر البيضاوي: ٣٠٨/٥، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ .
- ♦ الايضاح في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني : ٩٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠ .
- ❖ البحر المحيط لابي حيان محمد بن يوسف ؛ ١٣٨/١٠، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه.
- ❖ البرهان في علوم القران لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي:٧٧٠، تحقيق: ابي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي: ١/٩٩٥، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.
- ❖ البيت بلا نسبة في الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري: ٤٣١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦١م.
- ♦ البيت في الخصائص لابي الفتح عثمان بن جنى بلا نسبة: ٣٩٢/٢، الهيئة المصرية للكتاب، ط٤، (د-ت).
- ❖ التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القران لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني: ٩٤، تحقيق: الدكتور احمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العالي، بغداد، ط۱، ۱۹۲۶ و ۱۹۲۸.
- تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف اختصارا بالتحرير والتتوير لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور: ١٨٤/١، الدار التونسية، تونس، ۱۹۸٤م .
- ❖ جامع البيان في تفسير القران لمحمد بن جرير الطبري: ١٥٧/١، تحقيق : محمد احمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ♦ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور:١٠٩، تحقيق: الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٥٦.

- ❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لاحمد بن علي بن حجر العسقلاني: ٢٩٠/٢،
 دار المعارف العثمانية، حيد اباد، الهند، ط٢، ١٩٧٢.
- ♦ روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الالوسي: ١٥/١٥، تحقيق: علي بن عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤١٥.
- ❖ شرح المفصل ليعيش بن يعيش الموصلي: ٨٤/٤، تحقيق: الدكتور اميل يعقوب، دار
 الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- ❖ الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز : ٢٣٥، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م ؛ وخصائص التراكيب : ٣١٤، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٤، ١٩٩٦م.
- ❖ عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين احمد بن علي بن عبد الكافي السبكي: ١٩/١، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٣٠٠٠م.
- ❖ الفلك الدائر مطبوع مع المثل السائر ٢٤٦/٤، وعبارة الفلك الدائر (غيره ممن كان في زمانه) وهي غير مناسبة كما لا يخفي.
- ❖ في معتقد اهل السنة أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة، ينظر: جوهرة التوحيد للشيخ ابراهيم بن ابراهيم اللقاني بشرح الشيخ احمد بن محمد الصاوي: ٢٩٦، تحقيق الدكتور عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، دمشق، ط٧، ٢٠١٠م.
- ❖ القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي مادة (وشك) :١٤٠١، ومادة (صرد):
 ٢٣٤، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ٢٠٠٩ .
- ♦ لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، مادة (قدم): ٢٦/١٢ و (اخر)
 ١٢/٤ دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ه.
- ❖ المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ٢١١/٢، تحقيق: الدكتور احمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د.ت).
 - 💠 مختصر المعانى لسعد الدين التفتازاني : ١٠١، دار الفكر، ايران، (د.ت)
- ❖ معاني الابنية في العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي: ٤٧، طبع جامعة الكويت،
 كلية الآداب، (د.ت).
- ❖ معجم المصطلحات البلاغية للدكتور احمد مطلوب: ١٠٧/١، الدار العربية، بيروت،
 ط١، ٢٠٠٦م .

- ❖ مفاتيح الغيب لمحمد بن عمر فخر الدين الرازي: ٢٧٦/٢، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط۳، ۱٤۲۰ه.
- ❖ مفتاح العلوم ليوسف بن ابي بكر السكاكي : ٣٢١، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .
- ❖ المفردات في غريب القران لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني: ٢٣ وص٣٩٨، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط٥، ٢٠٠٧.
- ❖ المقتضب للمبرد: ٣٨٧٤، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)
- 💠 منهج السالك إلى الفية ابن مالك لعلى بن محمد بن عيسى نور الدين الاشموني (شرح الاشموني على الفية ابن مالك): ٢١٧/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- ❖ الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي : ٣٢١/١٩، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركى مصطفى، دار احياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ❖ وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لاحمد بن محمد بن خلكان: ٧٦/٣، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بیروت، د.ت.